بين الناس عسفان وقديد افطر وقال الزهري انما يؤخذ من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الآخر
فالآخر وفيه عن ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم الى حنين والناس مختلفون
فصيام ومفطر فلما استوى على راحلته دعا بإناء من لبن او ماء فوضعه على راحلته
حتى رآه الناس ثم شرب وشرب الناس معه فقيل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة
وفيه عن جابر بن عبد الله ان البي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الفتح الى مكة في رمضان
فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى نظر الناس
ثم شرب فقيل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة
وهذا نص في تحريم الصوم وقال عليه ليس من البر الصيام في السفر وقال عليه السلام
الصيام في السفر كالمفطر في الحضر انتهى و قال ابن حنبل خفضه الله قول
مذهب اشافعي جواز الصوم في السفر وهو افضل لمن اطاقه بخلاف الصلوة فان
الافضل فيها القصر لما جواز القصر فللنص والاجماع واما عدم وجوب القصر فلما روى
البخاري ومسلم والنسائي في صحاحهم عن عائشة انها قالت ان حمزة بن عمرو الاسلمي
قال للنبي صلى الله عليه وسلم اصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال ان شئت فصم ان شئت فافطر
وروى مسلم والنسائي والترمذي عن ابي سعيد الخدري قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ست عشرة مضت من شهر رمضان فمنا من صام ومنا من افطر فلم يعب الصائم
على المفطر ولا المفطر على الصائم وهذه الاحاديث يدل على الجواز وما استدل به
من الاحاديث يدل على الجواز وما استدل به من الاحاديث كلها دالة على جواز
الصوم وليس هو محل النزاع انما النزاع في الوجوب والادلة كما رواها علية لا تفيد
انه مخالفة للنص حيث اوجب عدة ايام اخر ان افطر وهو نسخ فرجوز الصوم غير
وارد لان التقدير معدة من ايام اخر ان افطر والمراد به بيان وجوب القضاء و
ان سلمنا الدلالة فنصوص الحديث انتهى اقول ما ذكره اولا من ان
جواز القصر للصوم بالنص والاجماع لا يخ عن مغالطة لان النص القرآني يدل على
الجواز في ضمن الوجوب والاجماع انما انعقد على الجواز لا في ضمنه واما ما ذكره من
خبر حمزة فقيه دلالة صحيحة على انه انما اليه عن صوم التطوع لان فرض
رواية رواها البخاري عن حمزة زيادة هي قوله قال يا رسول الله اني امرء اصوم
ثم كتب علامة التحويل من سند الى سند وهو صورة ح وعقيبه بالنقل الى
ههنا ولا يخفى ان الستة هو المتفق منه على الشروهو صريح في التطوع كما ذكرناه ولذلك
فرق قوله وكان كثير الصيام ودلالته على ذلك كما لا يخفى واما ما ذكره من حديث
ابي سعيد الخدري فقد قطع ابن حزم على سنده ولو صح فانما يدل على اباحة
الصوم في سفر وسخن لا يسكره نظم عام او فرضا غير رمضان وبما بينا من هذا اندفع
انه انما سافر في رمضان بعد عام الفتح واما ما ذكره من ان ما استدل به

من الاحاديث كلها دالة على الجواز دون الوجوب فباطلانه ظاهر لان حديث
جابر الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم على بعض اصحابه بالكفر
كما صح به المرفوعا ومن كما رواه المصنف قوله عليه ليس من البر الصيام في السفر فانه
صار واه البخاري عن جابر ايضا وهو ايضا صريح في عدم جواز الصوم حيث نفى فيه
البر عن الصيام في السفر واما منعه للزوم مخالفة اما مبين للنص كما بان تقدير
الآية فعدة من ايام اخر ان افطر فتقدير بعيد لا يليق مثله كلام افصح فصحاء
عن افصح الكلام والاصل خلاف التقدير والاضمرة واسم الى ارتكابه سورة ريح
الذهب وجعل معنى الآية ابعا للذهب وفساده مما لا يخفى ولنعم ما قال
ابن حزم في هذا المقام حيث قال ان هذه الآية محكمة باجماع اهل الاسلام لا منسوخة
ولا مخصوصة فصح ان الله تعالى لم يفرض صوم شهر الا على من شهده ولا فرض
على المريض والمسافر الا اياما اخر غير رمضان وهذا نص جلي لا حيلة فيه ولا تجوز
القول بان معنى ذلك ان افطر فيه لانها دعوى مرفوعة بلا برهان قال تعالى
قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين وقال ايضا في رد احتجاجهم لقول الله
عز وجل وان تصوموا خير لكم لقد احتج كبيرة من الكبائر ولكذب كذبا فاحشا
من احتج بهذا في اباحة الصوم فر السفر لانه حرف كلام الله تعالى عن موضعه بغير برهان
من مثل هذا و هذا عار لا يرضى به محقق لان نص الآية كتب عليكم الصيام
كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا ما معدودات فمن كان منكم
مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين
فمن تطوع خيرا فهو خير له وان تصوموا خير لكم وانما نزلت هذه الآية فجال
الصوم المنسوخ وذلك انه كان الحكم فر اول نزول صوم رمضان ان من شاء
صام ومن شاء افطر واطعم مكان كل يوم مسكينا وكان الصوم افضل هذا
نص الآية وليس للمسافر فيها مدخل اصلا ولا للطعام مدخل فر الافطار في
السفر ايضا فكيف استجازوا هذه الصياعة انتهى ثم قال بعد فصل ان في
الفقر الذكور والاستنار وجد ابي سعيد وحمزة ونحو هما عن ابي حنيفة
ومالك والشافعي امر عظيم لانهم لا يجيزون لمن هو مسافر في رمضان
ان يفطر فر ذلك اليوم الذي ابتداء صيامه وانفقوا على انه مخطئ وما بعد
عنهم اطلاق اسم المعصية عليه ومالك يرى عليه الكفارة فليتنبه لما فر قولهم
فيها ذا يدخل فر احتجاجهم بهذين الخبرين من اطلاق اسم الخطاء والمعصية على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وايجاب الكفارة عليه فر فطار وهذا خروج عن الاسلام
فيمن اقدم عليه انتهى قال المصنف رفع الله درجته لله ذهب الامامية
الى ان المسافر لا يتغير فرضه بالاتمام بالمقيم خلافا للفقهاء وقد خالفوا عموم القرآن

ان المسافر لا يتغير فرضه بالاتمام بالمقيم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)